الأهرام

المصدر: الـــــرياض
التاريخ: ١ جمـــادى الاخر ١٤١١هـ

المملكة اسخى دول العالم في المساعدات.. والكويت بالمرتبة الثانية

تقرير دولي: ارتفاع مديونية الدول النامية بنسبة ٦٪ وأزمة الخليج قد تقضي على تخفيف وطأة المديونية الخارجية

واشنطن ـ و.ا.خ:

حذر تقرير ينشره البنك الدولي في عواصم العالم امس من ان ازمة الخليج ربما تقضي على التقدم الذي احرزه العالم النامي في ميدان تخفيف وطأة مديونيته الخارجية منذ عام ١٩٨٧م.

ويقدر البنك الدولي ان اجمالي مديونية الدول النامية سيبلغ ١,٣٤ ترليون دولار مع نهاية العام الجاري بارتفاع نسبته ٦٪ خلال الاشهر الاثني عشر الاخيرة.

وجاء في تقرير جداول المديونية العالمية ٩٠/١٩٩١م ان الاغلبية الواسعة من الدول النامية بما فيها كامل الدول المنخفضة الدخل والمرتفعة المديونية في دول مستوردة للنفط وانها ستعاني من ارتفاع اسعاره.

واضاف خبراء (قسم المديونية والتمويل الدولي) الذين اعدوا هذا التقرير السنوي ان بعض هذه الدول سيعاني ايضا من خسارة تجارته مع منطقة الشرق الاوسط وتحويلاته منها مقدرين ان هذه الصدمات ستتخطى تاثير ارتفاع الاسعار في بعض الحالات.

ويعتمد عدد كبير من الاقتصادات النامية على تحويلات عمالته من دول الخليج العربي لتكوين احتياطات مصارفه المركزية بالنقد الاجنبي اضافة الى المساعدات الرسمية التي تقده من حكومات المنطقة التي يصنفها البنك الدولي الاكثر سخاء في العالم فالمملكة العربية السعودية تعتبر اسخى دول العالم اذ ان نسبة المساعدات الرسمية التي تقدمها تبلغ ٢,٧ في المائة من اجمالي ناتجها القومي.

اما الكويت فانها تاتي طبقا لتقرير (التنمية في العالم) الذي اصدره البنك الدولي عشية الاجتياح العراقي في المرتبة الثانية عربيا والعاشرة عالميا وذلك بمساعدات سنوية بلغت ٠,٤١٪ من اجمالي ناتجها القومي.

ويخشى خبراء المديونية العالمية ان يؤدي العبء العسكري المتنامي على ميزانيات بعض الدول الخليجية بسبب ازمة المنطقة اضافة الى تكاليف اعادة اعمار الكويت بعد تحريرها الى حجب هذه المساعدات الحيوية عن الدول الاقل نموا.

كما تعقد مستويات المديونية الحالية وانعدام توافر القروض الخارجية استيعاب الصدمات نفسها مما يجبر معظم الدول النامية على التكيف حيث التقرير الذي ينشره البنك الدولي صباح اليوم.

ويؤدي تاخر الدول النامية الفادح في تسديد متوجبات الفوائد على مديونيتها الخارجية الى تضاؤل مصادر الاقراض الجديد اليها في وقت يقدر البنك الدولي ان خدمة المديونية الفعلية لم تتخط في الواقع نصف المبالغ المستحقة منها.

وتؤكد جداول المديونية العالمية للعامين الجاري والمقبل ظاهرة انسحاب الممولين التجاريين من صافي الدفق المالي نحو الدول النامية لتمثل الهبات والقروض التي تقدمها الحكومات اضافة الى استثماراتها الخارجية المباشرة كامل الدفق الصافي في المدى الطويل تقريبا فيما يحمله التقرير بانه تحول اساسي عن سيطرة اقراض المصارف التجارية في نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات.

كما تتزايد الحصة التي يحتلها الاقراض المالي البحت ضمن التمويل الحكومي الذي يفد الى الدول النامية والمربوط باعادة جدولة الديون في مقابل تقلص حصة الاقراض المربوط بالمنتجات والخدمات المستوردة.

ويبقى الاقراض صافي الاقراض الخاص في مستويات دنيا تقل بكثير عن الفوائد المسددة حسب التقرير الذي يتوقع واضعوه ان يبقى المقرضون التجاريون على حذر شديد مطالبين الدول النامية بالاعتماد اكثر فاكثر على مدخراتها الخاصة.

وكانت مؤشرات مديونية الدول النامية قد سجلت تحسنا كبيرا خلال الاعوام الثلاثة الاخيرة على الرغم من ارتفاع معدل كلف الفائدة بفضل تباطؤ نمو المديونية وتسارع نمو صادرات الدول المدينة باكثر من ١٠٪ بين ٨٧ و١٩٨٩م.

الا ان ازمة الخليج وما تبعها من ارتفاع اسعار النفط والفائدة والتقلص المحتمل في نسبة المعونات المقدمة من قبل الدول النفطية العربية تهدد بتقليص مكتسبات الفترة الاخيرة في وقت تواجه الدول النامية مصاعب متزايدة في توفير اموال جديدة لمحاربة ازمة المديونية التي يعتبر واضعو التقرير ان حلها سيستغرق وقتا طويلا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية